التطوير والتحصين لأبعاد المبادرة الخليجية

قدم الكاتب والمفكر السياسي الاستاذ/ أحمد الصوفي ورقة عمل مهمة في ندوة «المبادرة الخليجية وتأثيرها على مستقبل اليمن» والتي نظمها منتدى الجزيرة العربية وصحيفة «عكاظ» الأسبوع الماضي.. ونظراً لأهمية ما جاء فيها تنشر «الميثاق» نصها:

الاتفاق يؤسس لانتقال مغاير لمستقبل العلاقات بين القوى اليمنية

أحمد عبدالله الصوفي

التوقيع على المبادرة تحديد لأجل النظام بـ 30 يوم

المشترك يسعى لإجبار المؤسسات الدستورية على إلقاء سلاحها

غموض المبادرة لا يغري الأطراف اليمنية على التوقيع

المبادرة غير واضحة ولا تمتلك آلية تفسير لا تثير الخلافات أثناء التنفيذ

□ دون أن استهل أتوقف عند الخلاف الذي حدث مع الزيارة الثانية لأمين عام مجلس التعاون الخليجي إلى صنعاء، حول من؟ وأين؟ ولماذا يمهر طرف توقيعه على نص المبادرة؟ وهذا الخلاف كشف أن مجلس التعاون:

- أمام تحدي النجاح أكثر مما يمكن اعتباره فرصة أمام اليمن.. المبادرة نقطة تحصين لأمن الخليج، وخطوة لحماية الدور الاقليمي المتوقع لمجلس التعاون الخليجي، واختبار للدور القيادي للمملكة العربية السعودية في مواجهة تطلعات قيادية مثل غيمة شاردة في سماء المنطقة.

- خارطة القوى والمشاريع السياسية أشبه بحقل ألغام، فيما يبدو الخليج مجبراً على السير عليها وتقديم الإجابات على أسئلة مهمة حددت الهدف من المبادرة..

□ كيف نحمي الوحدة اليمنية..؟

□ كيف نزيل أسباب الثورة فقط..؟

- حرص رئيس الجمهورية- كعادته- على عدم الإسهام في افتعال أزمة في اللحظات الأخيرة، وكان رأي المؤتمر أن توقع أحزاب المعارضة وتختار من يمثلها، فذلك شأنها، ليوقع بعد ذلك الرئيس علي عبدالله صالح عن المؤتمر الشعبي العام وحلفائه.. الأمر الذي جعل الذهاب إلى الرياض مسألة غير ضرورية من وجهة نظر المؤتمر الشعبي العام، إلا إذا أرادوا الأخوة في اللقاء المشترك الذهاب.. وبالنسبة للمؤتمر، فإن ذهاب وفد عن المؤتمر إلى الرياض غير ضروري..

ربما تكون هذه الملاحظات مدخلاً لفهم إشكالية المبادرة التي صيغت بمفردات من القاموس السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي مشبعة بروح الأخوة والنوايا الحسنة.. غير أن ذلك لم يشفع من تفسير هذه المفردات بقاموس التوتر، والرغبة في تسجيل النقاط على الخصوم.. وإجبارهم على تلاوة النص وكأنه قبس سياسي لأحد الأطراف المختلفة حول معناه ومبناه، مثال على ذلك:

- تحديد الخلاف على أنه اتفاق بين السلطة والمعارضة، لكن، تعريف المعارضة للسلطة يختزلها بشخص الرئيس.. وهذه مشكلة تتصل بعدم وضوح النصوص وعدم امتلاكها آليات تفسير مقبولة ومفهومة، بحيث تجعلها لا تقبل التأويل، ولا تثير الخلافات أثناء التنفيذ.

الالتزام بالتنفيذ التراتيبي للفقرات والمهام ضمان لنجاح المبادرة

بعض صور التعقيد

- تم التفاوض مع الدكتور عبدالكريم الارياني.
- تم اختزال التمثيل بعدد الموقعين من المشترك.
- المعارضة لا تريد أصلاً اللقاء والتخاطب مع ممثلي الحزب الحاكم، لكنها اليوم تطالب بتوقيع الخصم على صك منحها السلطة..
- إذا وقع الرئيس في صنعاء لماذا يكون عليه بعدئذ تقديم استقالته..؟ فهو قد وقع مضمون الحكم قبل تحديد أجله المسمى بثلاثين يوماً!

وخلالها، يحدد المشترك مصير أنصار الرئيس، ويقنع العالم أن الطرف الآخر ضعيف ويُملى عليه، ويقنع الجيش والمؤسسات الدستورية- التي انتجها الرئيس- بأن تلقي السلاح، هذا هو المعنى للتوقيع، لكن، هل يفهمها كذلك الأخوة في مجلس التعاون؟

وإذا كنا نختلف الآن حول السطر الأول، فإن غياب آليات واضحة ودقيقة، وتفسير مقبول لجوهر كل بند، وماذا يقصد به.. يعد أمراً مكملاً للاتفاق، ولا أظن أحداً، يمتلك حداً أدنى من حسن النية، ويرغب في إنجاح هذه المبادرة، سيذهب إلى التوقيع دون أن تكون الجهات الراعية للمبادرة، والأطراف المعنية بها.. قد أمنت هذا الاحتياج الضامن لنجاح المبادرة، والمحدد لقواعد السلوك عند التنفيذ، ويبدو أن الغموض الذي يغلف كل المبادرات لا يغري الأطراف اليمنية في التوقيع، وهذا الأمر لا ينقص شيئاً من قيمة وأهمية الجهد الخليجي، والذي لا نشك من أنه قد أحرز مكسباً سياسياً مهماً بتحقيقه للحد الأدنى من شروط فرقاء الساحة اليمنية للقبول بالمبادرة.

اليمن وسوريا

ونسجل للمملكة العربية السعودية اقتحامها لملف الثورات للدور الذي لعبته في الأزمة اليمنية، والتي باتت بامتياز ملفاً سعودياً لتخرجه في دور متميز عن ذلك النسق الذي حكم مصير تونس ومصر وليبيا، وهي تنخرط الآن للعبة في سوريا، حيث لا يمكن للغرب أن يقبل بأقل من الإطاحة بالرؤساء الخصوم، وصار من غير المتوقع، أو من غير الممكن.. التحرك خارج جهاز «الريموت كنترول»، والذي يحدد خطوات التصعيد ومناهج الحسم، في تناوب مدروس بين واشنطن ولندن والدوحة.. وهو ائتلاف اقتضته حاجات استراتيجية، هي بمجملها منحازة ضد النفط العربي، وضد القضية الفلسطينية، ومع شارع هب مرة واحدة، ويا لغرابة تلكم الهبة- بعد نوم عميق وسبات جماعي طويل.. بدت معه، إفاقة العرب مرة واحدة.. كما ناموا، ودون سابق إنذار أو إعداد كراس بأهداف الثورات.. حدث من سخرية القدر.

- الاتفاق بقدر ما يؤسس لانتقال سلس، وهو يمثل أيضاً، رؤية مغايرة لمستقبل العلاقة بين مكونات الحياة السياسية اليمنية.

- الاتفاق يؤخذ ويقرأ ضمن وحدة واحدة في بنوده العشرة، وتحول دون المناورة وفتح الباب على التفسيرات الأنانية سياسياً.

- حكومة الوحدة الوطنية ومهامها خلال الثلاثين يوماً الأولى هي الاختبار الأساس لمدى تجانس وصدقية السلطة والمعارضة في الالتزام بتنفيذ الواجبات المناط بها.

- أي نوع من السلطة سوف يمارسها الرئيس خلال الأيام الثلاثين التي مازال خلالها حاكماً فعلياً للجمهورية اليمنية، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

١- إبرام المعاهدات مع الغير.

٢- إصدار القوانين بقرارات.

٣- استقبال الرؤساء.

٤- اختيار ممثلي المؤتمر الشعبي العام في الحكومة.

٥- أداء اليمين الدستورية من قبل هذه الحكومة أمامه..

- إلا أن واجبه الأكثر تحديداً، باعتباره الطرف السياسي الأول في العقد والاتفاق، هو التأكد من:

١- تنفيذ الحكومة لمهام المرحلة الأولى مثل إزالة الاعتصامات، وإنهاء التقطعات، وخلق مناخ موات يمهد للتقدم نحو المرحلة التالية ألا وهو خروج العناصر المنتجة للأزمة مثل أولاد الأحمر وعلي محسن صالح، وتسليم أسلحة الفرقة، وإعادة دمج أفرادها في القوات المسلحة.

٢- إن إحدى الوسائل الضامنة لنجاح تنفيذ أمين للمبادرة الخليجية يكمن في الالتزام الترابي للفقرات والمهام، بحيث لا يتم الانتقال من بند إلى بند محكومين بأولويات أو حاجات أحد أطراف الاتفاق، بحيث تصبح فكرة ترجيح أولوية الالتزام بالخطوات حسب ما جاء بالنص معيار بناء الثقة بين الأطراف اليمنية، وكذا الجهات الدولية المراقبة، أو حتى الضامنة.. حتى لا يكون الانتقاء مصدراً لجلب المفاسد أو الأهواء السياسية بهدف التلاعب بدور الشهود والوسطاء.

٣- وإن أهم واجبات الحكومة، خلال المرحلة الأولى، هي التهيئة والعمل على إعداد المراسيم والخطوات السياسية التي تعكس الاحترام والتقدير الكافيين لفخامة الأخ الرئيس علي عبداله صالح، سواءً عند انعقاد المجلسين أو في أسلوب التخاطب مع التزاماته الدستورية المنقولة إلى النائب الذي يختاره، وحريٌ بأحزاب المعارضة والمؤتمر الشعبي العام وحلفائه، التفكير بطريقة إيجابية توفر الأساس لترسيخ تقليد سياسي وقيمي في مجال التداول السلمي للسلطة، بحيث يُمنح صفة الأب الراعي للتجربة الديمقراطية، ويعمم في جميع وثائق الدولة صيغة أنه الرئيس الذي حقق الانجازات التنموية وأصل قواعد الحياة الديمقراطية، واختيار تاريخ استقالته يوماً للنشاط الثقافي والفكري، وتأسيس جائزة رفيعة المستوى باسمه في مجال الفكر والأدب، بحيث لا تقتصر على المؤسسات والأشخاص اليمنيين، بل وتشمل المثقفين العرب.

٤- من صاحب السلطة في المرحلة الثانية الفعلية؟ سواءً بفعل نصوص الدستور أو بروح الاتفاق الذي ترتب عن نقل سلطات الرئيس إلى نائبه، وصار رئيساً مؤقتاً بالوكالة إلى حين انتخاب رئيس جديد، إلا أن السؤال سيركز حول أيهما يملك السلطة العليا.. حكومة الوحدة الوطنية أم الرئيس المؤقت؟.. وخلال هذه الفترة المقدرة بستين يوماً، أي من المهام، التي يستطيع بالتفاهم مع نائبه المكلف أن يمارسها، وفي حال ما اختلف النائب ومجلس الوزراء، وانحاز الرئيس المؤقت إلى خيار حزبه الذي يشكل أغلبية داخل المجلس.. فهل تنصاع المعارضة وتمتنع عن الانسحاب عن تشكيلة الحكومة؟ وإذا انسحبت تحت أي مبرر، هل بمقدورها العودة إلى الشارع..؟

٥- في حال التزام الأطراف بالمنهجية التراتبية لتنفيذ الاتفاق، هل يقدم الرئيس استقالته بالأجل الزمني المحدد، طالما أخفقت المعارضة في إزالة كل صور الفوضى والاعتصامات في أماكن حدوثها، سواءً في تعز أو في أمانة العاصمة أو غيرها..؟

٦- في حال انتقال أعداد من كتلة المؤتمر الشعبي العام إلى صفوف المعارضة خلال الشهر، وامتنعت عن المشاركة في الجلسة المقررة لهدف قبول استقالة الرئيس.. وهل قبول المجلس، حتى إذا توافر النصاب القانوني، يجعل من البرلمان شرعياً.. والقرار بالموافقة دستورياً..؟ خاصة وأن الصلاحية القانونية للمجلس في ٢٧ أبريل، وهو ذات الأمر في حال ما رفضت المعارضة أداء اليمين أمام علي عبدالله صالح، فهل تعد هذه الحكومة قانونية؟ وفي حال آخر تقرر فيه المعارضة تسمية حلفاء لها في الحياة السياسية ليتبوّؤا مراكز وزارية تغطي كامل حصتها، مع احتفاظ قيادات المشترك بخط عودة إلى الوراء.. ثم أخفقت هذه الحكومة المستعارة في إنجاز واجباتها المحددة.. من سيكون المسئول حينها أمام الوسطاء الخليجيين والشهود الأوروبيين..؟

إذا أخفقت الحكومة في إنجاز واجباتها.. من المسؤول أمام الوسطاء؟

٧- علي عبدالله صالح رئيساً لحزب سياسي معارض.. نتيجة مدهشة بكل المقاييس وهو جوهر النصر الخليجي، وإذا ما استطاع الإخوة إقناع علي محسن الأحمر بتسليم القناصة المحتجزين لديه، والمتورطين بأحداث ١٨ مارس فإن المدخل إلى عودة جزء ضئيل من بقايا الفرقة للجيش يصبح سهلاً.. هذا ليس نهاية القصد، بل ربما مدخلها الجميل.. فهناك تجاعيد بحاجة إلى ترويض..

وملاحظات يمكننا القول بأنها تطور وتحصن المبادرة، وهي:

□ تقديم فهم محدد المفهوم الخطوات التنفيذية لتوفير الأجواء المناسبة لتحقيق الوفاق الوطني، وإزالة عناصر التوتر سياسياً وأمنياً، ونرى اتخاذ الآتي:

- إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.

- إنهاء الاعتصامات والمسيرات والإضرابات من الجانبين، وإنهاء قطع الطرقات والاعتداء على المباني الحكومية والممتلكات العامة والخاصة، وإنهاء التمرد العسكري في بعض الوحدات العسكرية وكافة المظاهر المسلحة.

تحقيق الوفاق يتطلب:

- إيقاف الحملات الإعلامية
- إنهاء الاعتصامات والمسيرات والإضرابات
- إنهاء قطع الطرق والاعتداء على المباني العامة والخاصة
- إنهاء التمرد العسكري وكافة المظاهر المسلحة

الحصانة

□ فيما يتعلق بموضوع الحصانة الممنوحة ضد الملاحقة القانونية والقضائية، أو ما يسمى بالضمانات، يكون النص كالتالي:

- «في اليوم التاسع والعشرين من التوقيع على هذا الاتفاق يعقد مجلس النواب لإقرار قانون يمنح الحصانة القضائية والقانونية للقيادات السياسية والعسكرية والأمنية في الدولة، وكذا القيادات الشبابية والحزبية من كافة الأحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية في السلطة والمعارضة، وبما يكفل إنهاء كافة اشكال الثأر السياسي منذ قيام الوحدة في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، وما تلاها.. ويفتح صفحة جديدة من التصالح والتسامح في الوطن».. وهذا النص يلبي هدف تحقيق مصالح وطنية شاملة بين كل أبناء الشعب اليمني، وتحقيق المصلحة الوطنية العليا.

□ يتم تنفيذ البنود الواردة في الاتفاق بحسب أولوياتها، وبحيث لا يتم الانتقال إلى تنفيذ بند إلا بعد اكتمال تنفيذ ما سبق.

□ تكون دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي شهود وضامنين على الاتفاق.

□ يتم توقيع على الاتفاق من قبل قيادة المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه.

في الختام.. أفتتح الشهية للحوار ولا أقدم شيئاً جديداً في المعرفة، لكنني أضع خبرتي في التفاوض وفحص البنود أمام العقل.. وأقول: إننا إذا لم نجد آلية وحوافز تطوير المبادرة سنجد أنفسنا أمام قوة رفض للمبادرة من قبل الذين يرفضونها لأنهم لم يصلوا إلى هدف تكرار تجربة زين العابدين المغربية.. أو تجربة حسني مبارك النادمة.. وكذا أولئك الذين يعتقدون بصدق أن الرئيس علي عبدالله صالح حصد كل هذا الانجاز.. وللأسف هو كل ما يملكوه.. وليس بوسعهم التخلي عنه تحت أي ظرف.

ثم ماذا بعد أثابكم الله؟!

علي ربيع

إن التغيير في فهم الإنسان البسيط هو التغيير باتجاه معيشة أفضل من تعليم وصحة وأمن وعدل وفرص متكافئة، الإنسان البسيط لا يعنيه من يحكم ولا من يستأثر بالسلطة بقدر ما يعنيه توافر أموره الحياتية بسهولة ويسر، والحاصل الآن أن الاحتقانات التي يعيشها السياسيون وقادة النخب والمكونات الاجتماعية في الغرف المغلقة ووراء الكواليس قد خرجت إلى الشارع وظهرت للعام والخاص، فمنذ أكثر من سنتين والمعارضة اليمنية، تهدد بالشارع والسلطة ترد عليها بأنها ستلجأ للشارع أيضا، فالشارع هو مرجعية الجميع، ولم تستطع المعارضة التجرؤ على النزول للشارع حتى هبت الأحداث تترى من تونس ومصر، فاستسهلت المعارضة النزول للشارع تحت شعار الثورة، بغية إسقاط النظام والحلول مكانه.

لكن منذ ثلاثة أشهر والشارع يقابل بالشارع، والمظاهرات بالمظاهرات، وربما قد تيقن العالم في الداخل والخارج أنها ليست ثورة كما سارع الإعلام إلى تسويقها ولكنها أزمة سياسية واحتقان بين فرقاء العمل السياسي في اليمن انعكس جماهيرياً وهذا هو كل ما في جعبة اليمنيين من أمر رياح التغيير، فلو كانت ثورة كما يزعمون لما اشرأبت أعناق الساحات إلى الجولات المكوكية للمبادرات الخليجية، ولا انتظرت أو اعترفت بتحركات المشترك وقياداته العتيدة ولا هللت وكبرت لزياراتهم للمنصات في ساحات الاعتصام ناهيك عن استقبال كل عتاولة الفساد الذين سارعوا إلى التنصل من النظام الحالي بغية موطئ قدم في نظام قادم.

إن الثورة حين تجيء لا تبقي ولا تذر، ليس لها قيادة ولا تتلقى التعليمات من أحد ولا تراوح مكانها بانتظار كواليس السياسيين، وهذا هو الأمر الذي يجب أن يستوعبه الداخل والخارج، هناك تباينات وتناقضات في الساحات على كافة الأصعدة، هذا التناقض والتباين هو انعكاس لتناقضات قيادات المعارضة نفسها فهي غير مستوعبة للخطوة التالية ولا واثقة منها لسبب بسيط هو أن السلطة لديها شارعها وأنصارها ولديها المزيد من الأوراق، وأن الاتجاه نحو التصعيد والتصادم سيكون مرتفع الكلفة وقد لا يحقق مراميها، وفي الوقت ذاته ترى أن البقاء في الساحات لن تجني منه شيئاً سوى حنظل الانتظار الممل، لهذا فهي ترى في أي مبادرة خارجية طوق نجاة لها من هذا المخنق الذي وقعت فيه.

ولا أظن أن الحال كان سيصل إلى ما وصل إليه لو لم تؤجل الانتخابات النيابية منذ سنتين، ولو لم تؤجج صقور المعارضة والسلطة حدة الخلاف والاختلاف ليصل إلى حالة سياسية مرضية تقوم على الفعل ورد الفعل دون أن يكون لدى أي فريق رغبة حقيقية للخروج من هذا المعترك وفق رؤية وطنية حسنة النوايا ومبرأة من وعثاء السياسة وأدرانها التي دأبت مع إصرار وترصد لجعل الوطن شماعة فقط لتصفية حساباتها مع خصومها.

والآن يا سادة يا كرام: نحن نشعر بالملل والغثاء، الساحات الثورية تحولت إلى مقايل تخزينة وهتافات وصلاة وخطب، وتمارين كشافة حسب توصيف أحد أصدقائي الثوار، ومن يتخذ القرار فيها يوحى إليه من الغرف المغلقة، والناس كلهم معلقون عيونهم على مجلس التعاون الخليجي، الأمين العام جاء الأمين العام رجع، الأمين العام اتصل، المعارضة رفضت السلطة وافقت، المعارضة وافقت السلطة رفضت، هناك تعديل أول وتعديل ثاني وثالث ورابع، العربية نقلت، الجزيرة أكدت، عزمي بشارة قال، سفير قطر وعد، والخلاصة إن أي شعب لا يستطيع أن يحسم خياراته داخلياً سيظل خانعاً ومتعلقاً بأستار الخارج أبد الآبدين، صحيح أننا جزء من المنطقة لكن من العيب أن نظل حديقة خلفية وساحة لنقل صراعات الأشقاء والأصدقاء على حساب كرامتنا كشعب وأمة.

إنها ثلاثة أشهر ونحن في عنق الزجاجة، ثلاثة أشهر تستدعي أن نتساءل بشدة ثم ماذا بعد؟ البلد توشك على انهيار اقتصادي مريع إن لم تكن بدأت تعيشه بالفعل، ضاقت معيشة الناس وشحت أرزاقهم، لا دبة الغاز في متناول اليد، ولا دبة البنزين يمكنك الحصول عليها بسهولة، والعملة الصعبة تستنزف لشراء متطلبات الناس من الخارج، والخوف من المجهول بدأ يستبد بالناس، وأخشى أن ينفرط ما بقي من صبر الناس قريبا، وحينها سيتسع الخرق على الراقع، فلا الحوار حينها سيجدي ولا دعوات ضبط النفس، لأن الجائع لا يعرف إلا نداء بطنه، فرفقاً بهذا البلد ففيه من المواجع ما يكفيه!

نقلاً عن الزميلة «الثورة»

لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان .. نعم للإستقرار.. نعم للتنمية.. لا للفوضى.. لا للتخريب.. نعم للأمن والأمان ..

مليشيات الفرقة تطلق النار على الشباب

أفادت مصادر مطلعة أن الشاب عماد محمد الاكحلي أصيب بجروح خطيرة جراء تعرضه لإطلاق نار من جنود الفرقة الأولى مدرع لدى محاولته مغادرة ساحة الاعتصام في حي الجامعة.

وأكدت المصادر للمؤتمرنت أن جنود الفرقة الأولى مدرع التي يقودها اللواء علي محسن أطلقوا النار على الشاب عماد» في العشرين من عمره «خلال مغادرته ساحة الاعتصام بالقرب من مدرسة أسماء في شارع الدائري فجر أمس الثلاثاء.

وأضافت المصادر أن إصابة الشاب عماد خطيرة حيث أصيب بطلق ناري فوق قلبه «بأربعة سم»، مشيرة إلى أنه يرقد حالياً في العناية المركزة بمستشفى العلوم والتكنولوجيا.

وحسب المصادر فقد أدى الحادث إلى ردود فعل مستنكرة في أوساط الشباب المعتصمين الذين رددوا هتافات «باللعار.. باللعار.. الفرقة تطلق بالنار»، لافته إلى أن ما يسمى باللجنة التنظيمية التي يديرها الإخوان المسلمين في اليمن «حزب الإصلاح» حاولت التغطية على الحادث وسارعت إلى مراضاة الشباب الغاضبين.

الداخلية: مذكرة «مأرب برس» مزورة ولا صلة للوزارة بها

أكدت وزارة الداخلية في اليمن أن ما نشره موقع مأرب برس الإلكتروني حول مذكرة زعم أنها بتوقيع وزير الداخلية وموجهة للعميد الركن/ طارق محمد عبدالله صالح قائد الحرس الخاص هي مذكرة مزورة . وقالت الوزارة في بلاغ صحفي -تلقاه المؤتمرنت- :بالإشارة إلى ما نشره موقع مأرب برس الإلكتروني بتاريخ ٢٠١١/٥/٣م حول المذكرة المزورة التي يُزعم أنها تحت توقيع وزير الداخلية وأنها موجهة للأخ العميد الركن/ طارق محمد عبدالله صالح قائد الحرس الخاص ... إلخ .حيث أن المذكرة المزورة التي تحمل الرقم (٣٨١) وتاريخ ٢٠١١/٣/١٢م لا تتطابق من حيث الرقم والتاريخ وعدد المرفقات وكذا المضمون وذلك من واقع سجلات قيد المذكرات الصادرة من المكتب والمحفوظ نسخ منها،مع المذكرة الصادرة من المكتب برقم (٣٨١) وهي بتاريخ ٢٠١١/٢/٥م وموجهة لقائد قوات الأمن المركزي ومضمونها الموافقة على انتداب أحد أفراد الأمن المركزي للعمل كمرافق بمعية رئيس اللجنة العليا للانتخابات.

وأكد البلاغ عدم صدور أي مذكرة من الوزارة بهذا الخصوص مرفقاً صورة من المذكرة الأصلية وصورة للمذكرة المزورة .

ويأتي نشر المذكرة المزورة بعد أيام من نشر وثيقة مزورة زعمت أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح اعتذر للواء علي محسن وهو ما نفاه مصدر مسؤول كاشفاً عن كون تلك الوثيقة مزورة وانها تضاف إلى الجرائم المتهم فيها عليها محسن .

الإخوان في اليمن يتبادلون التعازي في مقتل بن لادن

كشفت مصادر حزبية عن إقامة قيادات الإخوان المسلمين في اليمن (حزب الإصلاح) مجالس لاستقبال العزاء بمقتل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن .

المصادر أكدت أن توجيهات صدرت لفروع حزب الإصلاح لإقامة مجالس عزاء على مستوى فروع الحزب في المحافظات والمديريات، مشيرة إلى أن القيادات الإصلاحية ركزت على التذكير بما أسمته التاريخ الجهادي لزعيم القاعدة أسامة بن لادن ودوره في طرد الاحتلال السوفييتي من أفغانستان ومقاومة الاحتلال الأمريكي في أفغانستان والعراق. ولفتت المصادر إلى أن مجالس العزاء التي رفعت فيها صور زعيم تنظيم القاعدة خصصت للتذكير بالعلاقات الجهادية التي تربط أسامة بن لادن بعدد كبير من قيادات الإصلاح وفي مقدمتهم الشيخ عبد المجيد الزنداني ودور كوادر إخوان اليمن في العمليات الجهادية التي قادها تنظيم القاعدة .

وحسب المصادر فقد استنكر المتحدثون ما أسموه بجريمة أمريكا وعملائها في اغتيال القيادي المجاهد اسامة بن لادن ،معتبرين ان مقتل زعيم القاعدة لن يثني المجاهدين عن أداء واجبهم الديني ضد الاحتلال الأمريكي. وكانت قيادات الإخوان المسلمين في اليمن (حزب الإصلاح) والعناصر التابعة لها أقامت صلاة الغائب على زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن يوم امس .